الصرف ٢

[التّصغير والنّسب]

إعداد:

د. مُحَمَّد التَّرْجَمِيّ

التصغير

تعريفه

لغة: ضدّ التكبير، ويطلق أيضاً على التقليل.

اصطلاحاً: له عدة تعريفات؛ منها:

- تغيير يطرأ على الاسم لتحقيق فائدة ما.
- تحويل الاسم إلى صيغة "فُعَيْل" أو "فُعَيْعِل" أو "فُعَيْعِيل".
- ما زِيد فيه شيء ليدلّ على القليل[1].

صيغ التصغير وأنواع المصغّر

للتصغير ثلاث صور، وعلّة قلّة أوزان التصغير أنّ استعمال التصغير في الكلام قليل، ولذلك جاءت صيغُه على وزن ثقيل؛ لأنّ الثقلَ مع القلّة أمران محتملان.

(١) **فُعَيْل**: وهذا الوزن أدنى التصغير؛ لأنّ عدّة حروفه في الأصل ثلاثة، وليس ثَمّ مصغّرٌ على أقلّ من «فُعَيْل»، فهو مختصٌّ بالأسماء الثلاثيّة، مثل: فَلْس وفُلَيْس، وقَلَم وقُلَيْم.

(٢) **فُعَيْعِل**: ويُصغّر على هذا الوزن ما يلي:

أ– الثلاثيّ المزيد بحرف كمكتب ومُكَيْتِب، وجوهر وجُوَيْهِر[2].

ب– الأسماء الرُّباعيّة المجرّدة، كثعلب وثُعَيْلِب، وبُرقع وبُرَيْقِع.

ولا يُحذف منهما في التصغير شيء؛ لعدم وجود ما يخلّ بالصيغة.

ت– الخماسيّ المجرّد، يحذف منه ما يخلّ بالصيغة؛ ليصير على أربعة أحرف، فيُحذف الخامس اتِّفاقاً، إذا لم يكن الرابع مشبهاً لحروف الزيادة، في كونه من مخرجها أو من لفظها، كسفرجل وسُفيرج، وزبرجد وزُبَيْرج. وإنّما حُذف الخامس؛ لأنه طرف، والطرف محلّ التغيير، وبسببه جاء الثِّقل. أمّا إذا كان رابع الخماسيّ يشبه الزائد فيما ذكرنا، نحو:

---

(١) إذا كان التصغير يفيد التقليل فلماذا كان بالزيادة ولم يكن بالنقص، مع أنّ النقص يفيد معنى التصغير؟ الجواب: أولاً: لأنّ التّصغير صفة للمصغّر، والصِّفة يؤتى بها بلفظ زائد على الموصوف. ثانيا: لأنّ أكثر الأسماء ثلاثيّة، فلو كان التصغير بنقص لخرج الاسم عن منهاج الأسماء، ونقص عن البناء المعتدل.

(٢) أما الثلاثيّ المزيد بحرفين أو بثلاثة أو بأربعة فإنه يُصغّر على «فُعَيْعِيل»، كما سيأتي في تصغير المزيد.

شَمَرْدَل وقِرْطَعب، فإنّ الحاذف مُخيّر بين حذف الخامس[1]، فيقول: شُمَيْرِد، وقُرَيْطِع، أو حذف الرابع، فيقول: شُمَيْرِل، وقُرَيْطِب.

ووجه الشبه بين الدال في (شَمَرْدَل)، والعين في(قِرْطَعب) وبين حروف الزيادة أنّ الدّال وإن كانت أصلا تُشبِه التّاء التي هي من حروف (سألتمونيها) في كونها من مخرجها، وكذلك العين تشبه الهمزة في المخرج.

ث– مزيد الرُّباعيّ، وإما أن يكون بحرف، كمُدحرِج، أو بحرفين، كمُحْرَنْجِم، أو بثلاثة، كاحرنجام.

والقاعدة في تصغير مزيد الرُّباعيّ أن تُحذف كل زوائده، ما عدا زائداً واحداً، وهو ما كان لِيناً قبل الطرف، تقول في مُدحرج ومُتدحرج: دُحَيْرِج، وفي جحنْفَل وعنكبوت: جُحَيْفِل وعُنَيْكِب. أما إذا كان الزائد لِيناً قبل الطرف فإنه يبقى، ويكون المصغّر على (فُعَيْعِيل)، فتقول في حلقوم وسرداح وقنديل: حُلَيْقِيم، وسُرَيْدِيح، وقُنَيْدِيل.

ج– مزيد الخماسيّ، وإما أن يكون بحرف، كخُزَعْبيل، أو بحرفين، كقَرَعْبَلانة.

والقاعدة في تصغير الخُماسيّ ومزيده أن تُحذف كل زوائده مطلقاً مع خامسه، فتقول في سَفَرْجَل وخُزَعبيل وعَضْرَفُوط وقِبْعَثْرَى وقَرَعْبَلانة: سُفَيْرِج، وخُزَيْعِب، وعُضَيْرِف، وقُبَيْعِث، وقُرَيْعِبة.

(٣) **فُعَيْعِيل**: وهذا الوزن خاصٌّ بما كان زائداً على أربعة أحرف، ويشمل:

أ- الثلاثيَّ المزيد بحرفين، وقبل آخره مدٌّ، كمصباح ومُصَيْبِيح[2]، وعصفور وعُصَيْفِير، وقَنديل وقُنَيْدِيل، ومسكين ومُسَيْكِين، ودينار ودُنَيْنِير، وقيراط وقُرَيْرِيط.

ب- الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف، كاهْتِمام وهُتَيْمِيم، وانكِسار ونُكَيسِير، واصْطِبار وصُتَيْبِير[3]، ومِشْهابّ ومُشَيْهِيب، ومُجْلَوِّذ ومُجَيْلِيذ. وفي هذين الأخيرين حذفنا إحدى البائين، وإحدى الواوين، فأشبها قِرْطاساً وعصفوراً.

---

(١) التخيير في مثل هذه الحال هو مذهب سيبويه، وأوجب المبرّد حذف الخامس على كل حال.

(٢) ويجوز حذف المدّ كما سيأتي في الثلاثي المزيد بحرفين.

(٣) أصل "اصْطِبار" اصْتِبار، فأبدِلت التاء طاءً لسكون الصاد قبلها، ولقرب مخرجيهما. وعادت التاء في التصغير؛ لزوال موجب الإبدال، وهو تحرُّك الصاد. وحُذفت همزة الوصل في تصغير مثل هذه الأمثلة؛ لزوال موجِبها، وهو سكون الأول.

ت- الثلاثيّ المزيد بأربعة أحرف، كاستِهتار وتُهَيْتِير، واستِدْعاء وتُدَيْعِيّ[1]، واخشيشان وخُشَيْشِين، واشْهِيباب وشُهَيْبِيب، واجْلِوّاذ وجُلَيّيذ[2].

* **تنبيه:**

وَزْنُ المُصغّر بهذه الصيغ خاصٌّ بهذا الباب، لم يُراعَ فيه مقابلة أصلي بمثله، أو زائد بزائد، كما في الميزان الصرفي، وبيان ذلك أنّ أُحَيْمِرَ وجُعَيْفِرَ ومُكَيْرِمَ في التصغير على (فُعَيعِل)، وفي التصريف على (أُفَيْعِل، وفُعَيْلِل، ومُفَيْعِل).

التغييرات التي تحدث للاسم عند التصغير

سبق أن عرفتَ في تعريف التصغير أنّ ثمةَ تغييراتٍ تطرأ على الاسم المراد تصغيرُه، وأوّل هذه التغييرات ضَمُّ حرفه الأول، ثمّ فتح الحرف الثاني، ثمّ زيادة ياء ساكنة بعد ثانية، تُسمّى ياء التصغير، وإن كان ما بعد هذه الياء حرف إعراب يُكتفى بهذه التغييرات، كقلم وقُليمٌ، وإن كان ما بعدها ليس حرف إعراب فيجب كسرُه، كدرهمٍ ودُرَيْهِم[3].

شروط التصغير

يُشترط فيما يُصغّر أربعة شروط:

١) أن يكون المصغَّرُ اسماً، فلا تُصغّر الأفعال ولا الحروف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يُوصفان؛ لعدم استقلالهما بالمفهوميّة. وشذّ تصغير "أفعل" في التعجّب، نحو: ما أُحيسِنه، وما أُميلحه.

٢) أن يكون الاسم المصغّرُ مُتمكّناً في باب الاسميّة، وعليه فلا تُصغَّرُ الأسماء المبنيّة، كالمضمرات، نحو: أنا وأنت ونحن، وأسماءِ الاستفهام، نحو: مَن وكيف، وشذّ تصغير

(١) حُذفت همزة الوصل؛ لتحرُّك الأول، فبقيت السِّين والتّاء، فحُذفت السين؛ لأنها لا تقع زائدة أوّل الاسم، ولأنّ اللفظ يصير إلى وزن مهمل لو حُذفت التاء، وهو (سفعال)، أما حذف السين فبه يُصار إلى وزن مستعمل، وهو (تِفعال)، كتِمثال.
والأصل في (تُدَيعِيّ) تُدَيْعِيو، فعادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو، لزوال مقتضى القلب، وهو وقوعها بعد ألف زائدة، ثمّ قُلبت ياءً لاجتماعها مع الياء، وسكون الأوّل منهما، فأُدغِمتا.

(٢) الأصل فيها بعد حذف الهمزة وإحدى الواوين: جُلَيْوِيذ، فقُلبت الواو ياءً وأُدغِمتا.

(٣) ثمة ما يُستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، كالاسم المنتهي بتاء التأنيث (فُوَيطِمَة)، وألفي التأنيث: (حُبيلَى وحُميراء) الألف والنون الزائدتان: (سُليطان)، وسيأتي بيان ذلك مفصَّلاً إن شاء الله.

بعض الموصولات وأسماء الإشارة، كاللُّتيّا، وذيّا.

٣) أن يكون الاسم قابلاً للتصغير، فلا يُصغّر نحو: كبير وعظيم وجسيم، ولا أسماء المعظّمة، كأسماء الله، وأسماء الرُّسل؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها، ولو صغّرتها لجمعت بين نقيضين.

٤) أن يكون الاسم خالياً من صيغ التصغير، فلا يُصغَّرُ لفظٌ جاء في أصل اللغة مُصغّراً، سواءٌ في ذلك ما لم تستعمله العربُ إلّا مُصغَّراً، نحو: الكُميت، والكُعيت، أو كان مُكبّراً، جاء على صيغة التصغير، وهو كل اسم فاعل من (فيعل)، نحو: ومُهيمِن، ومُسيطِر.

أغراض التصغير

ذكر العلماء أنّ المرادَ بالتصغير التقليلُ، غير أنهم مع ذلك جمعوا جملة من الأغراض التي يمكن أن تدخل تحت هذا الباب؛ منها:

١) تصغير ما يجوز أنْ يُتوهّمَ أنّه كبير، كجُبيل، ونُهَيْر وكُليب.

٢) تحقير ما يجوز أنْ يُتوهّمَ أنّه عظيم، كشُويعِر، وعُويلم.

٣) تقليل ما يجوز أنْ يُتوهّمَ أنّه كثير، كدُريهمات ودُنينيرات.

٤) تقريب ما يجوز أنْ يُتوهّمَ أنّه بعيد زمناً أو مكاناً، كقُبيل الفجر، وتُحيت السّقْفِ.

هذه أغراض التصغير الحقيقيّة الشائعة عند العرب، وقد جاء في كلامهم لمعانٍ أخر، منها:

٥) تصغير التّحبُّب أو الشفقة أو التّمليح، نحو: أُخيّ، وبُنيّ[1]، وأُبيّ، وصُديّقي.

٦) تصغير التّعطُّف، كقوله ﷺ: «أُصَيْحابي أُصَيْحابي».

٧) تصغير التعظيم، كقول عمر بن الخطّاب في عبد الله بن مسعود ﷺ: كُنيفٌ مُلئ علماً، وكقول لبيد:

وكــلُّ أُناسٍ ســوف تــدخلُ بيــنهم ... دُوَيْهِيــةٌ تصــفرُّ منهــا الأنامــلُ

(١) أصل "بُنيّ" قبل الإضافة إلى الياء: بُنَيْوٌ، فقُلبت الواو ياءً فأدغِمت في ياء التصغير، ثم أضيفت إلى ياء المتكلِّم، فاجتمعت ثلاث ياءات: ياء التصغير، ولام الكلمة، وياء المتكلم، وحُذفت إحدى الياءات، إما لام الكلمة، ويكون وزنها حينئذٍ "فُعيّ"، أو ياء المتكلم، ويكون وزنها حينئذٍ "فُعيل". ولا يجوز أن تُحذف الأولى؛ لأنها ياء التصغير.

قال: دُوَيْهِية، والمراد تعظيم الدّاهية، إذ لا داهية أعظم من الموت. وكقول امرئ القيس:

فُويــقَ جُبَيــلٍ شــامخِ الــرّأس لم تكــن لِتَبْلُغــه حــتّى تكِــلَّ وتَعمــلا

فأنت ترى أنّ المصغّر هنا اقترنَ بصفة تُنافي التحقير؛ لأن المقام فيها للمدح أو التهويل.

التصغير وصف في المعنى

التصغير في الأوصاف كاسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المُشبّة، يرجع إلى المعنى، أي: الصِّفة، وكذلك في المصادر، فالمراد منه التحقير، فمعنى قولِنا: شُوَيْعِر، ذو شعرٍ ضعيف.

أما فيما عدا ما ذُكر من أسماء الأجناس والذوات وأسماء الأعلام يحتمل الأمر أن يرجع إلى تقليل الذّات أو إلى صفة فيها، أو إليهما معاً، وذلك نحو: كُليب، ورُجيل، وعُمير.

بين التصغير والتكسير:

يرى أكثرُ النحويين أنّ التّكسير والتّصغير من وادٍ واحدٍ، ولذلك يذكرون باب التصغير بعد باب التكسير؛ إذ هما مُشتركان في مسائل كثيرة.

ولما كان استعمال الجمع في كلامهم أكثر من استعمال المصغّر، وهم أحوجُ إليه أكثروا أبنية التكسير ووسّعوها، ولما كانت حاجتُهم إلى التصغير أقلّ جاءت أبنيته قليلةً، وصاغوها على وزن ثقيل؛ لأنّ الثقل مع القلة مُحتملٌ.

ومما يدلّ على أنهما من وادٍ واحدٍ الحذف لهما عند ثقل الاسم، فجمعوا سفرجل على سفارج، وصغّروه على سُفيرِج، وكذلك ردّ المحذوف عند التكسير والتصغير، نحو: يد وأيادي ويُديّة. وكذلك ردّ المقلوب إلى أصله عندهما، نحو: باب وأبواب وبويب.

الفرق بين التصغير وسائر الصفات

اعلم أنّهم قصدوا بالتصغير والنِّسبةِ والتّثنية والجمع الاختصارَ، فقولهم: رُجيلٌ، أخفُّ من: رجلٌ صغير، وقولهم: كوفيٌّ، أخف من: رجل منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى الصِّفة. وكذلك قولهم: رجلان، أخفّ من: رجل ورجل، وقولهم: مسلمون، أخفّ من: مسلم ومسلم ومسلم.

واعلم أنّه لا يعمل من هذه الصِّيغ إلى ما أشبه الفعلَ في احتياجه إلى موصوفٍ يُعيّن الصفة التي تضمّنها العامل، وذلك هو المنسوب والمثنّى والجمع المشتقّان، نحو: رأيتُ رجلاً

كوفيّاً، أو كوفيّاً أبوه، وبكر وعمرٌو قائمان، أو قائمٌ أبوهما، والرجال قائمون، أو قائم أبوهم. فأنت ترى أنه لو يُذكر الموصوف (المسند إليه) في هذه الأمثلة لم يُفِد اللفظ معنى تامّاً، كما في الفعل إذا قلت: (نَصَرَ)، لا يفيد فائدة تامّة إلا بتعيين مَن تُسند إليه النصر، وهو الموصوف (الفاعل)، فإذا قلت: نصر عليٌّ، تمّ المعنى.

أما ما بَعُدَ عن هذه الصِّيغ عن شبه الفعل فيما ذُكر فإنه لا يعمل، وذلك هو المثنّى والجمع الجامدان والمصغّر وإن كان مُشتقّاً، لأنه موضوع ليدلّ على ذات معيّنة موصوفة بصفة معيّنة أيضاً، فلا يحتاج إلى ذكر موصوف يُعيّن الذّات؛ لأن الذات مدلول عليها بالمصغّر.

ولذا فإنّ المصغّر لا يتحمّل الضمير، ولا يرفع الظاهر، فلا تقول: رأيتُ رُجيلاً أبوه، بخلاف المنسوب، فإنك تقول: رأيت رجلاً كوفيّاً أبوه.

وأوضح دليل على أنّ التصغير يُحدِث في اللفظ معنى الصِّفة أنهم لا يستحسنون إعمال اسم الفاعل إذا صُغِّر، فلا يُقال: هذا ضُويرِبٌ زيداً، كما لا يستحسنون إعماله إذا وُصِفَ، فلا يُقال: هذا ضاربٌ عظيمٌ زيداً. وإنّما لم يُستحسن هذا لأن اسم الفاعل لم يعمل إلا لشبهه بالفعل، فإذا وُصِف أو صُغِّر بَعُدَ عن هذا الشّبه؛ لأن الوصف والتصغير من خواصِّ الأسماء.

تصغير المجرّد

الاسم المراد تصغيره أمّا أن يكون ثلاثيّا، أو رباعيّا، أو خماسيّا، فإنْ كان ثلاثيّاً صُغِّر على (فُعَيْل)، كرجلٍ ورُجَيْل، وقَلَمٍ وقُلَيْم، وإن كان رُباعيّاً صُغِّر على (فُعَيْعِل)، كدرهم ودُرَيْهِم، وجَعفر وجُعَيْفِر، وأن كان خماسيّاً فلا بُدّ من حذف خامسه[1]، ويصُغِّر على (فُعَيْعِل)، أو (فُعَيْعِيل) بالتعويض كما سيأتي، نحو: سفرجل وسُفَيْرِج أو سُفَيْرِيج.

تصغير المزيد

أولا: تصغير الثلاثي المزيد:

الاسم الثلاثيّ إما أن يُزاد بحرف أو بحرفين أو بثلاثة:

(١) الثلاثيّ المزيد بحرف لا يُحذف منه شيء عند تصغيره، فيُقال في تصغير مكتب وخاتم

(١) يُحذف خامسُه إن كان رابعُه ليس شبيهاً بالزائد، في كونه من مخرجه أو من لفظها، كشمردل، فإنّ الدال شبيهةٌ بالتّاء، وقد مرّ بيان هذا.

وجوهر: مُكَيْتِب، وخُوَيْتِم، وجُوَيْهِر.

(٢) الثلاثيّ المزيد بحرفين: وهذا لا بُدّ من الحذف منه، لأنّهم حذفوا من الخماسيّ حرفَه الأصليَّ فما بالك بالثلاثيّ المزيد بحرفين؟!

وعند اجتماع زيادتين على الثلاثيّ ننظر، فإن كان رابعه مدّاً فإنّه يجوز حذفه، كمقدام ومُقَيْدِم، ومِنشار ومُنَيْشِر. وإذا لم يكن رابعه مدّاً يُنظر في هذه الزِّيادة:

أ) إن كانت إحدى الزيادتين ألزمَ للاسم وأكثر فائدة أثبتَّها، وحذفت الأخرى، وذلك نحو: مُنطلِق ومُطَيلِق؛ فبقيت الميم لأنّها جاءت للدلالة على اسم الفاعل، كما أنّ النّون لا تُزاد وحدها، بعكس الميم، فقد تُزاد وحدَها، كمُكرم ومُحسن. وكذلك: مُغْتَلِم ومُغَيْلِم. وفي هذا لمعنى يقول ابن مالك:

والمـيمُ أولى مِـن سِـواه بالبقـا والهمـز واليـا مثلُـه إنْ سـبقا

فتقول في تصغير مُقدّم ومُنكسر وانقَحل وإردبّ ويلندد: مُقَيْدِم، ومُكَيْسِر، وأُقَيْحِل، وأُرَيْدِب ويُلَيْدِد.

ب)وإن كانت الزيادتان متساويتين فأنت مخيّرٌ في حذف أيِّهما شئت، وذلك نحو: (قَلَنْسُوة)؛ الأصل فيه (قلس)، ولك في تصغيره صورتان: (قُلَيْسِية)، بحذف النُّون وإبدال الواو ياءً لكسر ما قبلها، و(قُلَيْنسَة)، بحذف الواو. ومثل ذلك (حَبَنْطى)، فأصله (حبط)، فتقول في تصغيره: حُبَيْنِط، أو حُبَيْطِي، ثمّ يُعلّ إعلال (قاضٍ)، فيُقال: حُبَيْطٍ.

(٣) الثلاثيّ المزيد بثلاثة أحرف: يُفعل بزياداته ما فُعلَ بالثلاثيّ المزيد بحرفين، فتبقى الفُضلَى من زوائده الثلاث ويُحذف ما سواها، وذلك نحو: (مُقْعَنْسِس)، والأصل فيه (قعس)، وفي تصغيره قولان: ذهب سيبويه إلى حذف النون وإحدى السِّينين، (مُقَيْعِس)، ورجّحه ابن يعيش. وذهب المبرِّد إلى حذف زياداته كلها، الميم والنُّون وإحدى السِّينين، (قُعَيْس). لأنها زيادات للإلحاق بـ(مُحْرَنْجِم)؛ لأنّ حكم الزائد حكمُ الأصليّ. وورد عنه –أي: المبرّد– أنّه يقول فيه أيضاً: (قُعَيْسِيس)، كحُرَيْجِيم، بالتعويض، مكتفياً بحذف الميم والنّون.

ثانياً: تصغير الرباعيّ المزيد:

القاعدة في تصغير مزيد الرُّباعيّ –سواء كان مزيداً بحرف أو أكثر– أن تُحذف كل زوائده،

ماعدا زائداً واحداً، وهو ما كان ليناً قبل الطرف، تقول في مُدحرج ومُتدحرج: دُحَيْرِج، وفي جحنْفَل وعنكبوت: جُحَيْفِل وعُنَيْكِب. أما إذا كان الزائد ليناً قبل الطرف فإنه يبقى، ويكون المصغّر على (فُعَيْعِيل)، فتقول في حلقوم وسرداح وقنديل: حُلَيْقِيم، وسُرَيْدِيح، وقُنَيْدِيل.

والعلّة في بقاء المدّ في هذه الصورة أنّه لا يخرجُ عن بناء التصغير.

التعويض عن المحذوف في التصغير

إذا حُذف شيءٌ من الاسم المصغّر زائداً كان أو أصلاً فأنت بالخيار، إن شئت عوّضت عن المحذوف ياءً[1]، وإن شئت تركته من غير تعويض، فتقول في سفرجل: سُفَيْرِج أو سُفَيرِيج، وفي مُغتلم: مُغَيْلِم أو مُغَيْلِيم، وفي مُقدّم: مُقَيْدِم أو مُقَيْدِيم، وفي عنكبوت: عُنَيْكِب أو عُنَيْكِيب.

ويُشترط لهذا التعويض شروط، منها:

١) أن يعتريَ المصغّر حذفٌ، فلا تعويض في نحو: ثُعَيْلِب، وقُنَيْفِذ؛ لعدم الحذف.

٢) أن لا يكون الاسم بعد التصغير على وزن «فُعَيْعِيل»، إذ لا سبيل إلى التعويض عن المحذوف بياء؛ لأنّ الزيادة حينئذٍ تُخرجه عن الحدّ الأقصى لصُور التصغير، وذلك نحو: عيطموس و عيسجور، ففيهما حرفان زائدان: الياء والواو، وعند التصغير حُذفت الياءُ، فبقي على خمسة أحرف، ثمّ صُغِّر وقُلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة، فصار على وزن «فُعَيْعِيل»، فلا سبيل إلى زيادة ياء أخرى للتعويض. ومثلهما: عَنتريس وعُتَيريس. قال ابن مالك:

وجائزٌ تعويضُ (يا) قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

وضمير (فيهما) يعود على جمع التكسير والتصغير.

المستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير.

الأصل في الحرف الذي يلي ياء التصغير أن يُكسر، إذا لم يكُن حرف إعراب، نحو: جُعَيْفِر،

(١) والسِّرُّ في تخصيص التعويض بالياء أمران؛ الأول: مناسبة الياء لكسرة (فُعَيْعِيل)، والثاني: المحافظة على عدم خروج المصغّر عن أوزان التصغير؛ لأنّه يكون بعد التعويض على (فُعَيْعِيل)، وهو أحد أوزان التصغير. ولو عُوِّض بالألف أو الواو للزم أن يُفتح أو يُضمّ ما بعد ياء التصغير؛ ليسلما من القلب، ولقيل: فُعيعال أو فُعيعول، وحينئذ تخرج عن أوزان التصغير.

ودُرَيْهِم، أما إذا كان حرف إعراب فلا، كقُليمٍ ورُجيلٍ.

وهناك ما يُستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، مع أنه ليس حرف إعراب؛ ومن ذلك:

(١) ما قبل تاء التأنيث، كفُويطَمَة، وعُنَيْزَة؛ لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث.

(٢) ما قبل ألفَيْ التأنيث، نحو: حُبَيْلَى، وحُمَيْرَاء؛ إبقاءً عليهما من أنْ يَنقلِبا ياءً.

(٣) ما قبل ألف (أفعال)، كأَفْراسٍ وأُفَيْراس، وأحمال وأُحَيْمال، وأمشاج وأُمَيْشاج؛ لحماية ألف الجمع من أن تنقلب ياءً لو كُسر ما قبلها؛ لأن هذا الوزن خاصٌّ بالجمع، وهم يستغرِبون تصغير الجمع؛ للتّناقض بين تكثير العدد بلفظ الجمع، وبين تقليله بالتصغير، ولذلك لم يُصغِّروا من ألفاظ الجموع إلا أوزان القِلّة[١]، وهذا مذهب سيبويه. وقد أثبت بعض النحويين (أفعالاً) في المفرَد أيضاً، وجعل منه قولهم: ثوب أسمال وأخلاق، وأعشار، وأمشاج، صغّرها على: أُسَيْمِيل وأُخيليق، وأُعَيْشير، وأُمَيْشِيج[٢].

(٤) ما قبل ألف (فعلان)، الذي لا يُجمع على (فَعالين)[٣]، والمراد: كل اسم خُتم بألف ونون زائدتين بعد ثلاثة أحرف، كعطشان، وريّان، وحرّان، وعُريان، وندمان، تقول في تصغيرها: عُطَيْشان، ورُوَيّان، وحُرَيْران، وعُرَيّان، ونُدَيْمان.

فإن كانت النّون (فعلان) تحتمل الزّيادة والأصالة عُمِل في كل احتمال بما يُناسِبه، كحسّان وشيطان، فإن قُدِّر (حسّان) من الحُسن، فهو (فعّال)، وتصغيره: حُسَيْسِين، وإن كان من (الحسّ)، فهو (فعلان)، وتصغيره: حُسَيْسان. وكذلك (شيطان)، إما أن تكون من (شطن)، وتصغيره: شُيَيْطين، أو من (شاط)، وتصغيره: شُييطان.

(٥) ما قبل عجز المركّب المزجيّ، كبعلبك، وحضرموت وخمسة عشر، تقول في تصغيرها: بُعَيْلَبك، وحُضَيْرَموت، وخُمَيْسَةَ عشر، ببقاء أول المركب على ما كان عليه قبل التصغير، لأنّه بمثابة ما قبل تاء التأنيث، من وجوب فتح ما قبله.

(٦) ما قبل علامة التّثنية، نحو: عَمْران، وعَمْرَيْنِ، تقول في تصغيرهما: عُمَيْران، وعُمَيْرَيْنِ؛ حتى لا يلتبس بالجمع في حال النصب أو الجرّ.

---

(١) أوزان جموع القِلّة: أَفْعُلٌ، أَفْعال، أَفْعِلة، فِعْلة.

(٢) الخلاصة: أن (أفعالاً) إذا أُريدَ بها الجمع لا تقلب ألفُها ياءً في التصغير، وإذا أُريدَ بها المفرد قُلبت ياءً.

(٣) أما ما يُجمع على (فعالين) فيُكسر ما بعدها، وتُقلب ياءً، كسِرحان وسُريحين، وسُلطان وسُليطين.

(٧) ما قبل علامة جمع المؤنث السالم، كهِندات وبقرات، تقول في تصغيرهما: هُنَيْدَات، وبُقَيْرَات؛ لتسلم الألف من قلبها ياءً.

(٨) ما قبل علامة جمع المذكر السالم، نحو: بَكْرُون، وبَكْرِيْنَ، تقول في تصغيرهما: بُكَيْرُون، وبُكَيْرِين، وكسرة الراء في حال النصب والجرّ ليست للتّصغير، وإنّما هي التي كانت في الجمع قبل أنْ يُصغّر.

تصغير ما خُتم بشيء قُدِّرَ انفصاله

(الأمور التي لا يُعتدّ بها في التصغير)

إذا خُتم الاسم بزيادة يمكن أن تتحقّق قبلها إحدى صيغ التصغير (فُعَيْل أو فُعَيْعِل أو فُعَيْعِيل) بقيت تلك الزيادة، ولا يُعتدّ بها، وقُدِّرت منفصلةً، وصُغِّر الاسم كأنّه غير مُتمَّمٍ بها، والمسائل التي لا يُعتدّ بها عند التصغير ما يلي:

١) ألف التأنيث الممدودة، نحو: صحراء ولمياء وقرفصاء وكربلاء وعاشوراء، تقول في تصغيرها: صُحيراء، ولُمَيّاء، وقُرَيْفِصاء، وكُرَيْبِلاء، وعويشِيراء.

٢) تاء التأنيث، نحو: بقرة وحِنطة وحنظلة وسلامة وسلّامة، تقول في تصغيرها: بُقيرة، وحُنَيطة، وحنَيظِلة، وسُلَيِّمة، وسُلَيْلِيمة.

٣) ياء النّسب، نحو: زيديّ وجعفريّ وكِرْمليّ، تقول في تصغيرها: زُيَيْدِيّ، وجُعَيْفِريّ، وكُرَيْمِليّ.

٤) عجز المضاف، كامرئ القيس وعبد شمس، تقول في تصغيرها: أُمَيْرِئ القيس، وعُبَيْد شمس.

٥) عجز المركّب المزجي، كبعلبك وحضرموت وقالي قلا، تقول في تصغيرها: بُعَيْلَبَك، وحُضَيْرَموت، وقُوَيْلِيَ قلا[1].

٦) الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف، كزعفران وأُقحوان، تقول في تصغيرها: زُعَيْفِران، وأُقَيْحِيان.

٧) علامة التثنية، نحو: مُسلمان وجعفران، تقول في تصغيرها: مُسَيْلِمان، وجُعَيْفِران.

٨) علامة جمع المذكر السالم، أو المؤنث السالم، نحو: مُكرمون وزَينبات، تقول في تصغيرها:

(١) لم يُكسر ما بعد ياء التصغير من هذه المركّبات؛ لأنّ عجزها بمنزلة تاء التأنيث، في وجوب فتح ما قبلها، فكما تقول: فُوَيطِمَة، تقول: بُعَيْلَبَك.

مُكَيْرِمون، وزُيَيْنِبات.

وفي هذه المسائل يقول ابن مالك:

وألــفُ التّأنيــث حيــثُ مُــدّا ... وتاؤه منفصــــــلينِ عُــــــدّا

كــذا المزيــدُ آخــراً للنّســبِ ... وعَجُــزُ المُضــافِ والمُركّــبِ

وهكــــــذا زيادتا فعــــــلانا ... مــــن بعــــد أربــــع كزعفــــرانا

وقــدِّر انفصــال مــا دلّ علــى ... تثنيــةٍ أو جمــع تصــحيحٍ جــلا

تصغير ما خُتم بألف التأنيث المقصورة

ألف التأنيث المقصورة ليست كالممدودة في عدم الاعتداد بها، بل هي كجزء من كلمتها، ولا تُعدُّ منفصلة، فلذا فهي قد تُحذف عند التصغير، وهاكَ تفصيلها:

(١) إن كانت ثلاثية، كهُدى، وسُهى، ورُبى، فإنها تبقى، فيقال: هُدَيَّة، وسُهَيّة، ورُبَيّة.

(٢) إن كانت رابعة تبقى وجوباً، ويُفتح ما قبلها، نحو: بُشرى وصُغرى، تقول في تصغيرها: بُشَيْرَى، وصُغَيْرَى.

(٣) إن كانت خامسة –وليس ثالث الكلمة حرف مدٍّ– أو أكثر من خامسة وجب حذفُها، نحو: قرقرى، ولُغّيزى، تقول في تصغيرهما: قُرَيْقِر، ولُغَيْغِيز.

(٤) أما إن كانت خامسة وثالث الكلمة حرف مدٍّ، كحُبارَى، وقَرِيثى، جاز حذف المدّ الزائد وبقاء الألف، فتقول في تصغيرهما: حُبَيْرَى، وقُرَيْثى، وجاز أيضاً حذف الألف وبقاء المدّ الزائد، فتقول في تصغيرهما: حُبَيِّر، وقُرَيِّث. وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وألــفُ التّأنيــثِ ذو القصــر مــتى ... زادَ علــى أربعــةٍ لــن يَثْبُتــا

وعنــد تصــغير الحُبــارَى خَــيِّرِ ... بــين الحُبَــيْرَى –فــادْرِ– والحُبَــيِّرِ

تصغير ما فيه ألف زائدة وسطاً

الألف الزائدة في الحشو (الوسط) لها أحوال:

١) إن كانت ثانية، مثل: طالب، وخاتم، وفاطمة؛ فحكمها أن تقلب واواً، فيقال: طُوَيلِب، وخُوَيْتِم، وفُوَيطِمة.

والسِّرُّ في هذا أن ثاني المصغّر لا بُدّ من تحريكه، والألف لا يقبل الحركة؛ فلذا عدلوا عنها

للواو؛ للمناسبة.

٢) وإن كانت الألف ثالثة فهي إمّا متصلة بالآخر، مثل: سحاب، وكِتاب، وحكمها أن تبقى، ثم تُقلب ياءً، فيقال: سُحيَّب وكُتَيِّب، أو غير متّصلة، مثل: مُزاحم، ومساجد (عَلَماً)، وحكمها أن تُحذف؛ لأنها تخِلُّ بالصيغة، فيقال: مُزيحم، ومُسيجِد.

٣) وإن كانت رابعة، نحو: سلطان، فلا تُحذف، ويقال: سُليطين[1].

٤) وإن كانت خامسة، نحو: زعفران وأقحوان، فلا تُحذف؛ لأنّها لا يُعتدُّ بها، فتقول: زُعيفِران وأُقيحِيان.

٥) وإن كانت سادسة، نحو: عَبوثران، وقَرَعْبَلانة، فإنها تُحذف؛ لأنها مزيدة في الرُّباعيّ، وحُكم الرُّباعيّ أن تُحذفَ جميع زوائده، ما عدا الذي قبل آخره مدّ، نحو: حلقوم وسِرداح، كما مرّ، فتقول فيهما: عُبَيثر، وقُرَيْعِبة.

تصغير ما فيه واو

الواو إمّا أن تقع ثانية أو ثالثة أو لاما للكلمة:

(١) فإن وقعت ثانيةً فإنها لا تتغيرُ، بل تبقى على حالها، تقول في تصغير جَوزة، ولوْزة: جُوَيْزة، ولُوَيْزة.

(٢) وإن وقعت ثالثة فلها حالان:

أ- إما أن تكون ساكنة، نحو: عجوْز وعموْد، وحكمها أن تُقلب ياءً وتُدغمَ في ياء التصغير، فتقول في تصغيرهما: عُجَيِّز وعُمَيِّد.

ب- وإما أن تكون متحرِّكةً، كأسود وأعور، أو زائدة للإلحاق، كجدول وقسور، فيجوز لك في تصغيرها وجهان: **الأول**: قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء التصغير:

أسْوَد ⟵ أُسَيْوِد ⟵ أُسَيْيِد ⟵ أُسَيِّد

وكذلك أعور وأُعَيِّر وجدول وجُدَيِّل، وقسور وقُسَيِّر. وهذا هو الجيّد.

الثاني: إظهار الواو، فتقول في تصغيرها: أُسيوِد، وأُعيوِر، وجديول، وقسَيوِر. والعلة في الإظهار حملُه على التكسير؛ لتسلم الواو من القلب، قالوا: أساوِد، وأعاور، وجداوِل، وقساوِر.

(١) لأنّ جمعه جاء على (فَعالين)، ومثله: سِرْحان وسُريحين.

(٣) وإن وقعت لاماً فإنّها تُقلب ياءً مطلقاً، سواء أَصحّت، نحو: عروة، وغزوة، وغدوة، ورضوى، أو أُعلَّت، نحو: عصا، وقفا، إذ أصلهما: عَصَوٌ وقَفَوٌ. فتقول في تصغير هذه الكلمات: عُرَيّة، وغُزَيّة، وغُدَيّة، ورُضَيّة، وعُصَيّة، وقُفَيٌّ.

حكم اجتماع الياءات في آخر المصغر.

إذا اجتمعت في آخر الاسم المصغّر ثلاث ياءات فأكثر، أولاها ياء التصغير، حُذفت الأخيرة نسياً.

فقوله : في آخر الاسم المصغّر احترازاً ممّا يقع وسطاً، كقولهم في عوّاد عوَيِّيد، والأصل: عوَيْوِيد. وقوله: أولاها ياء التصغير؛ احترازاً عن الياءات التي أولاها عين الكلمة، نحو: حيّ وميّة، تقول في تصغيرهما: حُيَيّ ومُيَيّة. فهذه لا يُحذف منها شيءٌ.

وكانت الياءُ الأخيرة أولى بالحذف؛ لأنّ الطرف يطرأ عليه التغيير كثيراً.

تقول في تصغير عطاء: عُطَيّ (فُعيل)، وقد مرّت هذه الكلمة بمراحل:

أ- عُطَيْاء: بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء التصغير.

ب- عُطَيْيء: قُلبت الألف ياء؛ لأن ياء التصغير ساكنة، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[١].

ت- عُطَيْيِو: عادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو.

ث- عُطَيْيِي: قُلبت الواو ياءً؛ لكسر ما قبلها.

فاجتمعت في هذه الصورة الأخيرة ثلاث ياءات؛ ياء التصغير، وياء منقلبة عن ألف، وياء منقلبة عن واو في آخر الكلمة، فحُذفت الياء الأخيرة، وأدغمت ياء التصغير في الياء الثانية، فصارت: عُطَيٌّ، ومثله: قضاء وقُضَيٌّ.

أمثلة: أحوى ← أُحَيْوِي ← أُحَيّي ← أُحيّ.

مُعاوية ← مُعَيْوِية[٢] ← مُعيّية ← مُعيّة.

ومثلها: سماء وسُمَيّة.

---

(١) الأصل (عطاو)، لأنه من "عطوت"، والعطو: التناوُل، والعرب تهمز الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف؛ لأن الهمزة أحمل للحركة.

(٢) حُذفت الألف لأن الاسم زائد على أربعة أحرف، ولم تُحذف الميم؛ لأنها زيدت أولا لمعنًى.

تصغير ما حُذف أحد أصوله

مرّ سابقاً أنّ أقلّ صيغ التصغير (فُعَيْل)، وأنّها مثال لما يُصغّر على ثلاثة أحرف، فإذا حُذف شيءٌ من الثلاثي فلا يمكن أنْ يصغّر على هذه الصيغة إلّا بتكميله ثلاثاً، فإذا كان الاسم على حرفين فله حكمان:

(١) ما كان أصله ثلاثيّاً، وسقط منه إمّا فاؤه أو عينه أو لامه، وحينئذٍ يُردُّ فيه المحذوف عند التصغير:

أ- ما حُذفت فاؤه، نحو: عِدة، وزِنة، وشِية، وأصلها: وعد، ووَزَنَ، ووَشى، فتقول في تصغيرها: وُعَيْدة، ووُزَينة، ووُشيّة. وإن شئت قلت: أُعيدة، وأُزينة، وأُشيّة؛ لأنّ الواو المضمومة ضمّاً لازِماً ساغ همزُها، نحو: وُقِّتت، وأُقِّتت.

ب- ما حُذفت عينُه، وهو قليل في اللغة، نحو: مُذ، وسه، وأصلهما: مُنذ، سته، وتقوله في تصغيرهما: مُنَيذ، وسُتَيهة.

ت- ما حُذف لامُه: وحذف اللام أكثر من حذف الفاء والعين، نحو: فم، ويد، ودم، وحِرٍ. وأصلها: فوهٌ، ويديٌ، ودموٌ أو دميٌ، حرحٌ، وتقول في تصغيرها: فُوَيهٌ، ويُديّةٌ، ودُمَيٌّ، وحُرَيْحٌ. ومن الأمثلة أيضاً: شفة، وفُلُ، أب، وأخ، تقول في تصغيرها: شُفَيْهةٌ، فُلَيْن[1]، وأُبَيٌّ (وأصلها: أُبَيْوٌ)، وأُخَيٌّ (وأصلها: أُخيوٌ).

(٢) ما كان على حرفين من أصل الوضع؛ وحينئذ يُضاف على آخره ياءٌ قياساً على الأكثر، إذ أكثر ما يقع فيه الحذف هو لام الكلمة، ولم تُضَف الواو؛ لأنّها ستؤول إلى الياء عند التصغير، فجُعل الزائدُ ياءً من أول الأمر.

ومن أمثلة ذلك: مَن، وأنْ، وكم، ولو، وهل، وبل، تقول في تصغيرها: مُنَيٌّ، وأُنَيٌّ، وكُمَيٌّ، ولُوَيٌّ، وهُلَيٌّ، وبلَيٌّ. واشترطوا لتصغير هذه الألفاظ أن يُسمّى بها.

تصغير ما ثانيه ياء أصلية.

الياء في ثاني الاسم المراد تصغيره إمّا أن تكون أصليّة، نحو: زيد، وعين، وبيت، وليث، فحينئذ تبقى في المصغّر، فتقول في تصغيرها: زُييد، وعُيينة، وبييت، ولُييث.

---

(١) قال ابن يعيش: لم يُعيدوا الألف لأنّها زائدة، والغرض يحصل بردّ اللام وحدها.

وإما أن تكون مبدلةً، وحينئذٍ نردّها إلى أصلها، نحو: قيراط، ودينار، وميقات، وميعاد، وميزان، وطيّ، وبير، وذيب، فأصلها: قِرّاط، ودِنّار، ومِوقات، ومِوعاد، ومِوزان، وطوْي، وبئر، وذئب، ولذلك تقول في تصغيرها: قُرَيريط، ودُنَيْنير، ومُوَيقيت، ومُوَيعيد، ومُويْزين، وطُويُّ، وبُؤيرٌ، وذؤيبٌ.

تصغير المُركّبات

المركّب على ثلاث صور: مركب إضافيٌّ، ومركّبٌ مزجيٌّ، ومركّبٌ إسناديٌّ:

١) المركّب الإضافيُّ: وهو على نوعين:

أ- ما كان منه مضافاً إلى لفظ الجلالة، نحو: عبد الله، وعبد الرحمن، فهذا يُصغّر جزؤه الأول اتّفاقاً، فتقول: عُبيد الله، وعبيد الرحمن.

ب- ما كان مُصدّراً بأب وأمّ، ويُسمّى الكُنية، نحو: أبو بكر، وأم عمرو. وفي تصغيره خلاف؛ فذهب البصريّون إلى تصغير صدره، فتقول في تصغيرهما: أُبيُّ بكرٍ، وأُميمة عمرو. وذهب الفرّاء إلى تصغير عَجُزِه، فتقول في تصغيرهما: أبو بُكير، وأمّ عُمير، مُستشهِداً بقول العرب: أبو الحُصين، وأمّ الحُبين.

٢) المركّب المزجيُّ، نحو: بعلبكّ، وحضرموت، وسيبويه، ومعديكرب، والقاعدة فيه أن يُصغّر جزؤه الأول، كما فُعل بالمركّب الإضافيّ، فتقول في تصغير ما سبق: بُعَيلبكّ، وحُضَيرموت، وسُيَيْبويه، ومُعَيديكرب.

٣) المركّب الإسناديّ، نحو: تأبّط شرّاً، وشاب قرناها، وجاد الحقُّ. وهذا النّوع من المركّبات لا يُصغّر؛ لأنّ صدر هذه الأسماء المركّبة كان فعلاً قبل التركيب، ولا يزال على صورته بعد التركيب، والأصل في الأفعال أنْ لا تُصغّر، لأنّ التصغير من خواصِّ الأسماء.

تصغير المؤنث الخالي من علامة التأنيث

قال النّاظم:

واختِم بتا التّأنيث ما صغّرت من ... مؤنّث عارٍ ثلاثيٍّ كـ(سِنْ)

ما لم يكُن بالتا يُرى ذا لَبْسِ ... كشجرٍ وبقرٍ وخمسِ

وشذّ تركٌ دونَ لَبْسٍ ونَدَرْ ... لَحاقُ تا فيما ثلاثيّاً كَثُرْ

كلُّ مؤنّث ثلاثيٍّ عارٍ من علامة التأنيث يجب ختمه بتاء التأنيث عند تصغيره، فتقول في قَدَمٍ، وأذنٍ، وعينٍ، وهندٍ وقمر (علماً لأنثى)، وشمس: قُديمةٌ، وأُذينةٌ، وعُيينةٌ، وهُنيدة، وقُميرة، وشُميسة.

والسِّرُّ في وجوب زيادة التاء عند التصغير هو وجوب المطابقة بين الصِّفة وموصوفها، فقولك: عُيينة، معناه: عينٌ صغيرة، فالتاء في (عُيينة) بمنزلة التاء في (صغيرة)، فكما لا يجوز أن تقول: عينٌ صغير، كذلك لا يجوز أن تقول: عُيينٌ.

أمّا إذا كان المؤنّث المراد تصغيره زائداً على ثلاثة أحرف فلا يُختم بالتاء عند التصغير، لئلّا يُثقِلوا الاسم بالتاء فوقَ ثِقَلِه بكثرة الحروف، وذلك نحو: سُعاد، وزينب، وعَناقِ، تقول في تصغيرها: سُعَيِّدُ، وزُيَيْنِبُ، وعُنَيِّقُ.

ويُشترطُ في زيادة التاء بالمؤنث الثلاثيّ أمنُ اللَّبْسِ كما مُثِّل، وإذا خيف اللَّبْسُ لم تلحقه التاء، مثل: شجر، وبقر، وخَمْس، وسبع (عدد المؤنّث)، تقول في تصغيرها: شُجيرٌ، وبُقيرٌ، وخُميسٌ، وسُبيع، بدون التاء، لئلّا يلتبس بتصغير: شجرة، وبقرة، وخمسة، وسبعة.

تصغير ما دلّ على جماعة

ما يدلُّ على الجمع أنواع، منها:

(١) الجمع السالم: ويكون مذكراً ومؤنّثاً، وهذا يُصغّر على لفظه، فتقول في تصغير (مسلمون وظريفون ومسلمات وظريفات): مُسَيليمون وظُرَيّفون، ومُسيلِمات وظُرَيّفات.

(٢) اسم الجمع: وهو ما لا واحد له من لفظه، كقومٍ ونسوة ورهط، وهذا أيضاً يُصغّر على لفظه، فتقول في تصغيرها: قُوَيْمٌ، ونُسَيّة، ورُهيط.

(٣) اسم الجنس الجمعيّ: وهو ما يُفرّق بينه وبين مفرده بالتاء، أو بالياء المشدّدة، كعنب وعنبة وبقر وبقرة، وروم ورومي وتُرك وتركيّ. وهذا أيضا يُصغّر على لفظه، فتقول في تصغيرها: عُنيب، وبُقير، ورُوَيْم، وتُريك.

(٤) جمع التكسير: وهو نوعان:

أ- جموع قِلّة: ولها أربعة أوزان: أَفْعُل، وأفْعال، وأَفْعِلة، وفِعْلة. وما كان على هذه الأوزان يُصغّر على لفظه، فتقول في تصغير: أكلُب وأحمال وألسِنة وفِتية: أُكَيلب، وأُحيمال، وأُلَيْسنة وفُتيّة.

ب–جموع الكثرة: وهي ماعدا جموع القِلّة، ولا حصر لأوزانها، ولا يُصغّر هذا لنوع من الجموع عند البصريين؛ لأنّه بناء يدلّ على الكثرة، والتصغير إنّما هو تقليل العدد، فلم يَجُز الجمع بينهما لتضادّ مدلولهما. وفي تصغيرها مذهبان:

- **المذهب الأول**: أن تَرُدّ هذا الجمع إلى مفرده، ثمّ تصغّره، وتجمع هذا المصغّر بالواو والنون لمذكر عاقل، وبالألف والتاء إن كان لغير عاقل.

- جمع الكثرة للعاقل:

رِجال ⟵ رجل ⟵ رُجيل ⟵ رُجيلون.

شُعراء ⟵ شاعر ⟵ شُويعر ⟵ شويعرون.

- جمع الكثرة لغير العاقل:

كُتُب ⟵ كتاب ⟵ كُتيّب ⟵ كُتيّبات.

جِفان ⟵ جَفنة ⟵ جُفينة ⟵ جُفينات.

- **المذهب الثاني**: وفيه قولان:

أ) أن يُنظر؛ فإن وُجِد له في التكسير بناء قِلّة رُدَّ إليه، ثمّ تُصغّر هذه الصورة من الجمع، نحو:

فتيان «جمع كثرة» فِتية «جمع القلة منه»، وتُصغّر "فِتية" على "فُتيّة".

ب)أن تردّه إلى مفرده، ثمّ تصغّره، وتجمعه بالواو والنون إن كان لعاقل، وبالألف والتاء إن كان لغير عاقل، أو تجمعه جمع قِلّة.

- ما يعقل: إذِلّاء ⟵ ذَليل ⟵ ذُليّل ⟵ ذُليّلُون. أو تجمعه جمع قِلّة، فتقول: أذِلَّة ⟵ أُذَيْلّة.

وإن أردت المؤنث قلت: ذليلة ذُليّلة ⟵ ذُليّلات.

- ما لا يعقل:

كلاب ⟵ كَلب ⟵ كُلَيب ⟵ كُليبات أو أُكيلب.

فُلوس ⟵ فَلْس ⟵ فُليس ⟵ فُليسات أو أُفيلس

والسبب أنّ له بناء كثرة وبناء قِلة؛ فإن شئت أتيت ببناء القِلّة وصغّرته على لفظه، وإن شئت رددته إلى الواحد، وصغّرته، ثم جمعته بالألف والتاء.

وأمّا الكوفيّون فقد أجازوا تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد، فصغّروا «رُغفان» على "رُغيفان، لأنّ له نظيراً في الآحاد، وهو عُثمان وعُثيمان. وردّ مذهبهم ابنُ عقيل وغيرُه.

ردّ الحرف إلى أصله عند التصغير

عند التصغير يُردُّ المقلوب إلى أصله، فتقول في باب وناب: بُوَيْبٌ ونُيَيب، وتقول في ميزان وميعاد: مُوَيْزِين ومُوَيْعِيد.

وعند الجهل بأصل الأجوف فسيبويه يقلبها واواً؛ لأنّ الواويَّ في الأجوف أكثرُ من اليائيّ، فيقول في صاب: صُوَيبٌ، أما الأخفش فيحملها على الياء؛ لخفّتِها، فيقول: صُييبٌ.

تصغير الترخيم

المقصود بالترخيم في التصغير تجريدُ الاسم من زوائده، وردُّه إلى أصوله، والعلّة في هذا الحذف تخفيفُ الثِّقل الذي يمكن أن يحصلَ من الزيادة على الاسم المكبّر، والذي يزيده ثِقَلاً ما حصل من الزيادة في التصغير.

وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز تصغير الترخيم إلّا في العَلَم؛ لأنّ ما بقي منه دليل على ما حُذف؛ لشُهرتِه. وأجاز البصريون هذا في العَلَم وغيره، فقالوا: عرفَ حُميقٌ جمله، وحُميق تصغير أحمق.

ومن أمثلة تصغير الترخيم: محمّد، وأحمد، ومحمود، وتصغيرها جميعاً: حُميد. فأنت ترى كيف جُرِّد كلُّ اسم من جميع زوائده، وبقي الأصل، وهو فيها كلها: حمد، ثم صُغِّر، فقيل: حُمَيْد.

أمثلة على تصغير الترخيم:

الاسم	الأصول	تصغير الترخيم
مدحرج	دحرج	دُحيرج
إبراهيم وإسماعيل	سيبويه: برهم، سمعل. المبرد: أبره، أسمع	سيبويه: بُرَيهِم، وسُمَيْعِل. ولغير الترخيم: وبُرَيهيم، وسُمَيْعِيل. المبرّد: أُبَيْرِه، وأُسَيمِع، ولغير الترخيم: أُبَيْرِيه، وأُسَيمِيع.(١) وسُمِع أيضاً في تصغيرهما: بُرَيه وسُمَيع.
مقعنسس	قعس	قُعيس
زينب	زنب	زُنيب
سعاد	سعد	سُعيد

التصغير الشّاذّ

في باب التصغير أسماء شذّت عن القياس، وجاء تصغيرُها على غير بناء المكبّر، ومن هذه الأسماء:

الاسم	تصغيره الشاذ	ملحوظات
إنسان	أُنَيْسيان	زادوا في المصغر ياء لم تكن في المكبّر، وكأنهم صغروا "إنسياناً"
رَجُلٌ	رُوَيجِل	والقياس "رُجيل"، وأما رُويجل فهو تصغير راجِل.
مغرب	مُغَيْرِبان	كأنهم صغّروا "مغربان"، والقياس "مُغَيرِب".
عَشِيّة	عُشَيّان	كأنهم صغّروا "عَشَيَان"، والقياس "عُشَيّة".
عَشِيّة	عُشَيْشِية	وكأنهم صغروا "عَشّاة"، والقياس "عُشَيّة".
ليلة	لُيَيْلِية	وكأنهم صغّروا "ليلاة"، والقياس: لُيَيْلَة".
غلمة	أُغَيلِمة	كأنهم صغّروا "أغْلِمة"، والقياس "غُليمة".
صِبية	أُصَيْبِية	كأنهم صغّروا "أَصْبِية"، والقياس "صُبَيّة"
بنون	أُبَيْنُون	كأنهم صغّروا "ابن" على لفظه الظاهر، ثم جمعوه، والقياس "بُنَيّون".
ناب "للمُسِنّة من الإبل"	نُيَيْب	والقياس "نُيبة"، وإنما قالوه بالتذكير؛ لأنّ النابَ من الأسنان مُذكّر، والمسِنّة إنما قيل لها: ناب؛ لطول نابها، فرُوعيَ أصل "ناب" في التذكير.

(١) الهمزة زائدة عند سيبويه، وردَّ عليه المبرّد بأن بعد الهمزة أربعة أصول، فلا تكون زائدةً، كما في "إصطبل"، والقياس يقتضي ما قال المبرّد، إلّا أنّ المسموع عن العرب ما قاله سيبويه.

الاسم	تصغيره الشاذ	ملحوظات
حرب	حُريب	والقياس "حُريبة" بالتأنيث؛ لأنها في الأصل مصدر، تقول: نحن حرب وأنتم حرب. وتقول: قامت الحرب.
عروس	عُرَيّس	والقياس "عُرَيِّسة"، لم يُلحِقوا به التاء؛ مع أنها مؤنّث، وكأن الحرف الرابع قام مقامها.
قُدّام	قُدَيدِيمة	والشذوذ فيه من وجهين: التأنيث، وزيادة الياء. والقياس "قُديدِيم"

النسب

ويسمّى أيضاً باب الإضافة؛ لأنك في الأصل تضيف الإنسانَ إلى أبائه وأجداده، وقد تكون الإضافة فيه إلى الحِرَفِ أيضاً، فالإضافة أعمّ من النسب، ولهذا الغرض جعل بعض العلماء تسميته بـ«باب الإضافة» أجودَ من تسميته بـ«باب النسب»، وقد جمع سيبويه بينهما، فقال: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسب».

تعريفه

لغة: العَزْو، يقال: نسبَه إلى أبيه، أي عزاه إليه.

واصطلاحاً: إلحاق ياء مُشدَّدة إلى آخر الاسم؛ لتدلّ على نسبته إلى المجرّد عنها. نحو: حجازيّ، ومصريّ، كوفيّ.

وقياسُه أن تُحذف منه تاء التأنيث مطلقاً، وزيادة التثنية والجمع، فتقول في النسبة إلى مكّة والكوفة: مكّيّ، وكوفيّ. وتقول في النسبة إلى (مسلمان ومسلمون): مسلميّ، أو مسلمانيٌّ، أو مسلمونيٌّ. كما سيأتي.

ويخرج بقوله في التعريف: «على نسبته إلى المجرّد عنها» ما لحقت آخرَه ياءٌ مشدّدة للوحدة، كروميّ، وما لحقت آخرَه للمبالغة، كأحمريّ، وما لحقته لا لمعنى، ككرسيّ، فلا يُقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا ليائها: إنها ياء النِّسبة.

الغرض منه

الغرض منه في الأصل أن تجعل المنسوب من قبيلة المنسوب إليه، نحو: قُرشيٌّ، وقيسيٌّ. وهذا هو الأصل عند العرب، قبل أن يسكنوا الأرياف والحواضر، فلمّا سكنوها توسّعوا في الغرض من النسب، فنسبوا إلى كلّ ما يوضّح المنسوبَ ويميّزه، من أبٍ، أو أمٍّ، أو بلدٍ، أو حِرفة، أو مذهبٍ، أو غير ذلك مما جدّ في شؤون حياتهم، فقالوا: هاشميٌّ، وعبّاسيٌّ، وأنصاريٌّ، ومكيٌّ، ومدنيٌّ، ونحويٌّ، وشافعيٌّ.

وللنّسب فائدتان:

الأولى: لفظيّة، وهي الاختصار، كما كان في التصغير، فقولك: هذا مصريٌّ، أخصر من قولك:

منسوب إلى مصر.

الثانية: معنويّة، وهي استعماله استعمال النعت، في تخصيصه النكرات، نحو: هذا قطنٌ مصريٌّ، وتوضيحه المعارفَ، نحو: هذا مجلس النّوّاب المصريّ.

تغييرات تحدث للنسب

يحدث للاسم عند نسبته إلى شيءٍ ما ثلاثة تغايير:

(١) **تغيير لفظيٌّ**: وهو زيادة الياء المشدّدة في آخره، وكسر ما قبل الياء، فالكسر هنا نظير الفتح قبل تاء التأنيث، ثم انتقال الإعراب إلى الياء المشدّدة؛ لأنها صارت في الكلمة كتاء التأنيث.

(٢) **تغيير معنويٌّ**: وهو صيرورته اسماً لِما لم يكن له، فالاسم قبل لحاق يائي النسب واقعٌ على المنسوب إليه، فلمَّا لحقته صار واقعاً على المنسوب، فغرناطة اسمٌ واقعٌ على المدينة المعروفة، وغرناطيٌّ واقعٌ على الرجل المنسوب إليها.

(٣) **تغيير حُكميٌّ**: وهو رفعه ما بعده على الفاعلية، كالصفة المشبّهة، فقد يرفع الظاهر، نحو: مررتُ برجلٍ قُرشيٍّ أبوه، وقد يرفع المضمر، نحو: مررتُ برجلٍ قرشيٍّ، أي: هو.

النسب إلى ما آخره ياء مشدّدة.

إذا نسبت إلى ما آخره ياءٌ مشدّدة، فلا يخلو من الصور الآتية:

(١) الاسم ثلاثيّ، وما قبل الياء المشدّدة حرف واحد، نحو: حيّ وطيّ، وحينئذٍ تُقلب الياء الثانية واواً، وتردّ الأولى إلى أصلها، فتقول في "حيّ" من «حَيِيَ»: حَيَوِيٌّ، وتقول في طيّ من «طوى»: طوويٌّ. والعِلّة في هذا التغيير عند النسب هو استثقال اجتماعِ أربع ياءات.

(٢) ما قبل الياء المشدّدة حرفان، مثل عليّ، وعَدِيّ، وحينئذٍ تُحذف الياء الأولى، ويُفتح ما قبلها، وتُقلب الثانية واواً وتُكسر، ثم يُضاف ياءا النسب. فتقول في النسب إلى عليّ وعَديّ: علَوِيٌّ وعدَويٌّ.

(٣) مجيء الياء المشدّدة بعد أكثر من حرفين، وحينئذٍ تُحذف الياء المشدّدة، وتُضاف ياءا النسب، فتقول في النسب إلى كرسيّ: كرسيّ؛ لئلا تجتمع أربع ياءات، فيستثقل الاسم

بها مع كثرة حروفه. فيكون اللفظ واحداً –قبل النسبة وبعدها– إلا أنّ التقدير يختلف.

النسب إلى المقصور

للأسماء المُنتهية بألف صورٌ مختلفة، وبيانها فيما يلي:

(١) **المقصور الثلاثي**: وتكون ألفه منقلبة عن واو، كعصا، وقفا، أو عن ياء، كهُدى ورحى. وعند النسب إليه تُقلب ألفه واواً أيّاً كان أصلها، فتقول: عصوِيٌّ، وقفويٌّ، وهُدويٌّ، ورحويٌّ.

(٢) **المقصور الرباعي**:

أ) ما كان ثانيه متحرِّكاً، كَجَمَزَى، وفي هذه الحالة تُحذف ألفه، فتقول في النسب إليه: جَمَزِيٌّ.

ب)ما كان ثانية ساكناً، والألف حينئذٍ إما أن تكون للتأنيث، كحُبلى، أو للإلحاق، كعَلْقى، أو منقلبة عن أصل، كمرمى، وملهى. وحينئذٍ يجوز لك فيها ثلاثة أوجه:

١– حذف الألف، وإضافة ياءَي النسب، وهو الأفصح، فتقول: حُبْلِيٌّ، وعلقِيٌّ، ومَرميٌّ

٢–قلب الألف واواً، وإضافة ياءَي النسب، فتقول: حُبْلَوِيٌّ، وعلقويٌّ، ومرمويٌّ:

٣–الفصل بالواو بين الألف وياءَي النسب، فتقول: حُبلاويٌّ، وعلقاويٌّ، مرماويٌّ.

(٣) المقصور الخماسي والسداسي، كُحُبارى، وحَبَنطى، ومُصلَّى، وجُمادى، وقَبَعْثَرَى. والمذهب فيما كان كذلك عند سيبويه والجمهور هو حذف الألف وإضافة ياءَي النسب، فتقول: حُباريٌّ، وحَبنطيٌّ، ومُصليٌّ، وجُماديٌّ، وقَبَعْثَرِيٌّ. وهو الراجح.

إلا إذا كانت خامسةً منقلبة، وقبلها حرفٌ مُشدّد، فيونسُ يجعلها كالرابعة في جواز الإبقاء والحذف، فيقول في مُعَلَّى: معلَّويٌّ، ومُعَلِّيٌّ.

النسب إلى المنقوص

الاسم المنقوص: ما كان آخره ياء لازمة، مكسور ما قبلها، وهو على ثلاث صور:

(١) **المنقوص الثلاثي**: إذا كانت ياء المنقوص ثالثة، قُلبت واواً في النسب، فتقول في (شجٍ،

وعمٍ، وردٍ): شَجَوِيٌّ، وعمَوِيٌّ، وردوِيٌّ. [أُعيدت الياءُ، وفُتح ما قبلها، وقُلبت واواً][1].

(٢) **المنقوص الرّباعيّ**: إذا كانت ياء المنقوص رابعة، نحو: القاضي، والرامي، والداعي، فلك فيها صورتان:

أ- **الأولى**: حذف الياء، ثم إضافة ياء النسب، فتقول: القاضِيّ، والرامِيّ، والداعِيّ. وعلّة حذف ياء الأصل إنّما كان لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءَي النسب.

وإذا كانت الياء محذوفة أصلاً من هذه الأسماء في صورة التنكير أبقيتها على حالها من الحذف، ثم أضفت ياءَي النسب، فتقول في (قاضٍ، ورامٍ وداعٍ): قاضيّ، وراميّ، وداعيّ.

وحذف الياء هو القياس عند سيبويه، وهو المختار عند ابن مالك.

ب- **الثانية**: قلب ياء الأصل واواً إن كانت مُثبتةً، وإعادتها ثمّ قلبها إن كانت محذوفة، فتقول: القاضَوِيّ، والرامَوِيّ، والداعَوِيّ.

وتقول في قاضٍ: قاضي، ثم قاضَوِيّ، وفي رامٍ: رامي، ثم رامَويّ، وهكذا.

وجعل سيبويه والأخفش وأبو عمر قلبَ ياء الأصل واواً من شواذّ النسب.

(٣) **المنقوص الزائد على الرُّباعيّ**: إذا وقعت الياء في المنقوص خامسةً أو سادسةً فإنها تُحذف، ثم تُضاف ياءا النسب، فتقول في المعتلي والمستدعي: المعتَلِيّ، والمستَدعِيّ.

وكذا إذا كانت محذوفة للتنكير، فتقول في مُعتلٍ ومُستدعٍ: المعتَلِيّ، والمستَدعِيّ أيضاً.

والعلّة في الحذف اجتماعُ ثلاث ياءات مكسورٌ ما قبلها، والتقاء ساكنين: سكون ياء الأصل، وسكون الياء الأولى من ياءَي النسب، والصورة قبل الحذف: مُعْتَلِيٌّ.

ما تقلب الكسرة فيه عند النسب

اعلم أنّ كلَّ اسم ثلاثيّ مكسور العين فإنه يجب قلب الكسرة فتحة عند النسب، فتقول في النسب إلى (نَمِر، وإبِل، ودُئِل): نَمَرِيٌّ، وإبَلِيٌّ، ودُؤَلِيٌّ. وإنما وجب قلب الكسرة فتحة؛ لئلّا تتوالى كسرتان مع ياءَي النّسب المشدّدة، وهذا ثقيل في الثلاثي؛ لأنه أخفّ الأبنية.

وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخفّ الأبنية، وذلك بأن تكون زائدةً على الثلاثة فلا

(١) من المعلوم أنّ ياء المنقوص تُحذف في حالتي الرفع والجر، وتبقى في النصب، فتقول: جاء قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وأكرمتُ قاضياً.

يُستنكر فيها توالي الأثقال (الكسرات مع ياءَي النسب)، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفّة، فتقول في تغلِب، ويثرِب، وعُلَبِط: تَغْلِبِيٌّ، ويَثْرِبِيٌّ، وعُلَبِطيٌّ. وهذا مذهب الخليل، وهو الراجح.

أما المبرِّد فإنه يُلحِق الرُّباعي الساكن الثاني بالثلاثيّ في وجوب فتح المكسور، لأن الساكن كالميّت المعدوم، فيقول في تغلِب ويثرِب: تَغْلَبِيٌّ، ويَثْرَبِيٌّ.

النسب إلى ما آخره ياء أو واو قبلهما ساكن

وصورة هذا الاسم أن يكون على وزن "فَعْل"، بسكون العين، واعتلال اللام، وليس في آخره تاء، نحو: ظَبْيٌ، وغَزْوٌ، ورَمْيٌ. والنسبة في هذه الحالة إلى هذه الأسماء: ظَبْيِيٌّ، وغَزْوِيٌّ، ورَمْيِيٌّ. لا خلاف في ذلك.

وإنما بقيت هذه الياء مع لزوم اجتماع الياءات؛ لأنها اشبهت الصحيح بظهور حركات الإعراب عليها، فأعطيت حكمَه، فلم تُحذف في النسب.

وإذا لحقت تاءُ التأنيث شيئاً من هذه الأسماء، نحو: غَزْوَة، ورَمْيَة، ودُمْيَة، ففيه مذهبان:

أ- مذهب الخليل وسيبويه: يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، فيقولون: غَزْوِيٌّ، ورَمْيِيٌّ.

ب- مذهب يونس: يُغيِّر ما فيه تاء التأنيث، فيفتح الحرف الساكن، ويُقلب الياء واواً، وهو الثاني، فيقول في ظَبْية وغَزْوة: ظَبَوِيٌّ، وغَزَوِيٌّ. وكان الزّجاج يميل إلى هذا القول، واحتجّ بأنّ تاء التأنيث قوّت التغيير فيه.

النسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم

الأصل في النسب إلى الأسماء المثنّاة والمجموعة أن تردَّها إلى مفردها، فتقول في (كتابان ومسلمون): كتابِيٌّ، ومسلمِيٌّ.

وإذا سمّينا رجلاً بمثنًى أو مجموعٍ جمع سلامة ففيه مذهبان:

الأول: أن تحكي الإعراب قبل التّسمية، فتعربه بالحروف كما كان قبل التّسمية بها، فتقول: هذا زيدان، ومررت بزيدين، ورأيت زيدين. وهذا هو الوجه الأجود، فإذا نسبت إلى شيء من هذا حذفت علامتي التّثنية والجمع، فتقول في النسبة إلى (زيدان، ومسلمون): زيديٌّ،

ومسلميٌّ؛ لأنك لو أبقت علامتي التثنية والجمع، وقلت: زيدانيٌّ، ومسلمونيٌّ، لجمعت بين علامتي إعراب، وهذا فاسد.

الثاني: أن تُجريّ الإعراب بعد التسمية على النون، وتجعل ما قبل النون من أصل الاسم ولوازمه، فتكون شبيهة بألف "عثمان"، وياء "غسلين"، تقول:

هذا مُسلمانُ، ورأيتُ مُسلمانَ، ومررتُ بمسلمانَ.

هذا مُسلِمينٌ، ورأيت مسلميناً، ومررتُ بمُسلمينٍ.

والنسبة في هذه الحالة إلى هذين النوعين من الأسماء تكون بإثبات علامَتي التثنية والجمع، من غير حذف شيء منهما، فتقول: هذا زيدانِيٌّ ومسلمانِيٌّ، وهذا مسلمونيٌّ. وتصرِفُهما بعد النَّسب.

النسب إلى جمع المؤنث السالم

إذا سمّيت شخصاً: بركات، أو هندات، وأعربته إعراب جمع المؤنث السالم، وجبَ حذف العلامة عند النسب، فتقول: بَرَكِيٌّ، وهندِيٌّ.

النسب إلى ما كان قبل آخره ياء مشدّدة

وذلك نحو: طيّب، وهيّن، وميّت، ومُبيّن، وغُزيّل، وسُعيّد. وعند النسب إلى مثل هذا النوع تُحذف الياء المتحرّكة، وهي الثّانية، فتقول: طَيْبِيٌّ، وهيْنِيٌّ، ومَيْتِيٌّ، مُبَيْنِيٌّ، وغُزَيْلِيٌّ، وسُعَيْدِيٌّ.

وإنّما حذفوا الياء؛ لثقل الاسم باجتماع ياءين وكسرتين بعدهما ياءا النسب، فثَقُل الاسم باجتماع المتجانسات، فحذفوا الياء تخفيفاً، وخصّوا الياء بالحذف؛ لأنه أبلغ في التخفيف، لأن الاسم ينقص ياءً فيخفّ، ولو حُذفت الياء الساكنة لبقيت الياء المكسورة، فتتوالَى الكسرتان مع ياءَي النسب.

وممّا شذّ عن هذا قولهم في النسب إلى قبيلة "طَيِّئ": طائي، والقياس: طَيْئيٌّ. وسيأتي –إن شاء الله– بيان هذا في شواذِّ النسب.

ويُشترَط لهذا الحذف شروط، وهي:

(١) أن تكون الياءُ مُشدّدةً، فإن كانت مفردةً مكسورةً لم تُحذف؛ لزوال الثقل بقلّة الياءات،

نحو: مُغْيِل، ومُغْيِم[1]، تقول في النسب إليهما: مُغْيِليٌّ، ومُغْيِميٌّ.

(٢) أن تكون الياء المشدّة مكسورة، فإن كانت مفتوحةً نحو: هَبَيَّخ[2]، لم تُحذف؛ لخفّة الثقل بالفتح، فتقول: هبَيَّخِيٌّ.

(٣) أن تكون متّصلة بالآخر، فإن فُصِل بينها وبين الآخر بحرف لم تُحذف؛ لخفّة الثقل بالفصل، وذلك نحو: مُهَيِّيم، تصغير: مهيام، فتقول: مُهَيِّيميٌّ.

النسب إلى ما خُتم بتاء التأنيث

مرَّ سابقاً أنّ قياسُ النّسب أن تُحذف منه تاء التأنيث مطلقاً، سواء كان ما في التاء علَماً، كمَكّة، والكوفة، أو غير علم، كالغُرفة والصُّفرة، وسواء كانت التاء في مؤنّث حقيقيّ أو لا، كعزَّة، وحمزةَ، ويشمل هذا أيضاً ما كانت فيه التاء بعد ألف جمع المؤنث السالم، كمسلمات.

وإنّما حُذفت التاء؛ حذراً من اجتماع التاءين إذا كان المنسوب مؤنثاً، فلو لم تحذف لقلت: امرأةٌ كوفتيّةٌ، ثمّ حُمِل الحذفُ في المنسوب المذكر، فقالوا: رجلٌ كوفيٌّ.

النسب إلى فَعِيْلة وفَعُولة

- إذا نسبت إلى "فَعِيلة، وفَعُولة"، فإنك تحذف الياءَ والواوَ، بشرط صحّة العين، وعدمِ التّضعيف، فتقول في النسب إلى (حَنِيفة، ورَبِيعة، وصَحِيفة، وحلوبة، وركوبة، وشنوءة): حَنَفِيٌّ، ورَبَعِيٌّ، وصَحَفِيٌّ، وحَلَبِيٌّ، ورَكَبِيٌّ، وشَنَئِيٌّ، فحذفت تاء التأنيث، وياءَ "فَعِيْلة"، وواوَ "فعولة"، ثمّ نقلت الاسم من "فَعِل" مكسور العين أو "فعُل" مضموم العين إلى "فعَل" مفتوح العين.

أما حذف تاء التأنيث فعلى ما تقدّم من وجوب حذفها، وأما حذف الياء؛ فلأنها زائدة، وبقاؤها يزيد اللفظ استثقالاً؛ لوجود ثلاث ياءات بعد أن تنسبَ، مع كسر ما قبل ياء النسب، فحذفوا الياء تخفيفاً.

- فإن كان الاسم مُضعّف العين، أو معتلّها ثبتت الياء والواو، فتقول في النسب إلى شديدة، وضرورة ، وطويلة: شديديٌّ، وضَرورِيٌّ، وطويليٌّ؛ لأن حذف الياء من "شديدة"، والواوَ من

(١) من أغيلت المرأة طفلَها، إذا أرضعته وهي حامل. وقوله: مُغْيِم، من الغَيم، وهو السحاب.

(٢) الهَبَيَّخ: الغلام الممتَلئ.

"ضرورة" يؤدي إلى قولك: شددِيٌّ، وضررِيٌّ، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو ثقيل. ولو أُدغِما لبَعُدَ اللفظ عن أصله.

وكذا الحال لو قلت: "طَوَلِيٌّ"، فإنّ حذف الياء يؤدِّ ي إلى قلب الواو ألفاً؛ لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، فبقيت الياء على حالها.

النسب إلى فُعَيْلة

إذا نسبت إلى "فُعَيلَة"، كجُهَينة، ومُزَيْنة، وقُرَيْظة، ونُوَيْرة، فإنك تحذف الياءَ والتاءَ أيضاً، كما فعلتَ في النسب إلى "فَعِيلة"، فتقول: جُهَنِيٌّ، ومُزَنِيٌّ، وقُرَظِيٌّ، ونُوَرِيٌّ. وهذا هو الأصل.

أما ما كان مُضعّفاً على "فُعَيلة" فإنك لا تحذف الياء منه، كما كان على "فَعِيلة"، فتقول في النسب إلى (مُدَيْدة): مُدَيْدِيٌّ.

ولكن في النسب إلى "فُعيلة" لا يُشترط صحة العين، بخلاف ما كان على "فَعيلة"، فتقول في النسب إلى (قُوَيمة): قُوَمِيٌّ، بحذف الياء؛ لأنّ هذا لا يؤدِّي إلى قلبها ألفاً؛ لعدم انفتاح ما قبلها.

النسب إلى فَعيل وفَعُول وفُعيل

عند النسب إلى هذه الأوزان، كسَعِيد، ورَسُول، ونُمَيْر، فإنك تنسب إليها كلّها بدون حذف، فتقول: سَعِيديٌّ، ورَسُولِيٌّ، ونُمَيْرِيٌّ. وهذا هو القياس، فهم يحذفون الياء مع المؤنّث (حنيفة= حنفِيٌّ)، ويبقونها مع المذكر (ثقيف= ثقيفيٌّ)؛ لأنّ المذكر هو الأصلُ، فلمّا وصلوا إلى المؤنّث بعلامةٍ، احتاجوا إلى الفرق بينهما، حذفوا التاء عند النسب، فجرّ هذا إلى حذف الياءِ؛ ليحصُل الفرقُ بين المذكّر والمؤنّث.

وهذا الذي تقدّم هو مذهب سيبويه وجمهور النُّحاة، في النسب إلى (فَعِيل، وفُعَيْل).

أمّا المبرّد فذهبَ إلى جواز حذف الياء منهما، أي: من (فَعِيل، وفُعَيْل)، فالوجهان عنده مطّردان؛ قياساً على ما سُمِع من العرب، فيقول في النسب إلى (ثَقِيف، وقُريش): ثَقَفِيٌّ، وقُرَشِيٌّ.

وعلّة الحذف عند الجمهور اجتماعُ الياءات مع الكسرة. ولكثرة هذا الحذف جعله المبرّد قياساً مطّرِداً في (فَعِيل وفُعَيل).

ووافقَ السيرافيُّ المبرّدَ في (فُعيل)؛ لكثرة ما سُمِع منه، وخالفَه في (فَعِيل)، فجعله شاذّاً كالجمهور؛ إذ لم يرد منه إلا قولهم: ثَقَفِي.

أمّا (فعول وفعولة) فسيبويه يُجريهما مُجرَى (فعيل وفعيلة) في الحذف من المؤنّث، والإبقاء مع المذكر، ويجعل ذلك قياساً مطّرِداً، فيقول في "حَلوب": حَلُوبِيٌّ، وفي "حلوبة": حَلَبِيّة. والمبرّد يقول فيهما معاً: حَلُوبِيٌّ.

والذي دعا سيبويهِ إلى هذا القياس قولُهم في "شنوءة": شَنَئِيٌّ. بحذف الواو.

أمّا المبرّد فإنه عدّ قولَهم "شَنَئِيٌّ" شاذّاً، لا يجوز القياس عليه. وقال: ألا ترى أنّهم قالوا في "نَمِر": نَمَرِيٌّ، ولم يقولوا في "سَمُر": سَمَرِيٌّ اتّفاقاً، فغيّروا مع الكسر، ولم يُغيّروا مع الضّمّ. وقالوا في "عديّ": عَدَوِيٌّ، وفي "عَدُوّ": عَدُوِّيٌّ اتّفاقاً. فغيّروا مع الياء، ولم يُغيّروا مع الواو، فكيف يوافق "فعولةٌ" "فَعيلةً"، ولم يوافق "فَعُلٌ" "فَعِلاً"، ولا "فَعُولٌ" المعتلُّ "فَعِيلاً"؟!

فسيبويه يُشبِّه "فَعُولةَ" مطلقاً قياساً بـ"فعيلة" في شيئين: حذف اللين، وفتح العين. والمبرّد يقصر هذا التشبيه على "شنوءة" فقط؛ لأنه سُمِع عن العرب.

النسب إلى الأعلام المركبة

المركّبات ثلاثة أنواع:

(١) **المُركّب الإضافي: وله صورتان:**

أ- **الكُنْيَة**: وهو ما صُدِّر بأب أو أمّ أو ابن، وفي هذه الحالة تنسب إلى المضاف إليه، فتقول في (أبو بكر، وابن عباس، وأم سعيد): بكريٌّ، وعباسيٌّ، وسعيديٌّ.

ب- ما كان مُصدّرا باسم غير كُنية، نحو: عبد الأشهل، وعبد المطّلب، وعبد مناف، وتكون النسبة أيضاً للمضاف إليه، فتقول: أشهليٌّ، ومُطّلِبيٌّ، ومنافيٌّ. والعلّة في ذلك إنك لو نسبت إلى المضاف لجاءت النسبة على هيئة واحدة، ولالتبس عليك الأمر.

(٢) **المُركّب المزجي**: وهو ما كان مكوناً من اسمين، رُكّبا معاً، وجُعلا اسماً واحداً علَماً على المسمّى، نحو: حضرموت، وبعلبك، وسيبويه، وخمسة عشر. وفي هذا النوع من المركبات يُنسب إلى الجزء الأول، فتقول: حَضْرِيٌّ، وبَعْلِيٌّ، وسيبيٌّ، وخمسيٌّ. هذا هو القياس.

ويجوز النسب إليهما مجتمعينِ، فتقول: حضرميٌّ، وبعلبكّيٌّ، وسيبويهيٌّ. وربما كان هذا

الوجه هو الأفضلَ؛ لأنه غير مُلبِسٍ.

(٣) المركّب الإسناديّ: وهو جملة محكيّة، نُقلت من باب الجملة إلى باب الاسم، نحو: تأبّط شرّاً، وجادَ الحقُّ، وشاب قرناها.

والنسب إلى هذا النوع يكون إلى الصّدر، فتقول: تأبّطِيٌّ، وجادِيٌّ، وشابِيٌّ.

قال ابن يعيش: «**وما علمنا أحداً نسبَ إلى شيء من ذلك، إلا إلى "تأبّط شرّاً"، والباقي قياس**».

وذهب الجَرْمِيٌّ إلى جواز النسبة إلى الأول والثاني، فتقول: تأبّطِيٌّ، وتقول: شرّيٌّ. ولم يُجِز هذا أحدٌ غيره.

النسب إلى ما جاء على حرفين من أصل الوضع

وهذا النوع من الأسماء على ثلاثة أوجه:

الأول: صحيح اللام: مثل: كَمْ، ومَنْ.

والأكثر في النسب إلى هذا النوع تضعيفُ الحرف الثاني، فتقول: كَمّيٌّ، ومَنّيٌّ. ويجوز بقاؤه على حاله، فتقول: كَمِيٌّ، ومَنِيٌّ، بلا تضعيف. وحُرِّك الحرف الثاني؛ لمناسبة الياء.

الثاني: معتلّ اللام بالواو أو الياء: مثل: كيْ، ولوْ.

وعند النسب إلى (كي) وما شابهها تُضعّف الثاني، وتفتحه، ثم تقلب الياء الثانية واواً، فتقول: كَيَوِيٌّ؛ والعِلّة في قلب الياء واواً هو استثقال اجتماعِ أربع ياءات.

وعند النسب إلى (لو) وما شابهها، تضعّف الواو، ثم تضيف ياء النسب، فتقول: لوِّيٌّ.

جعلوهما مثل: (حيّ)، و(طيّ) (١).

الثالث: معتلّ اللام بالألف: مثل: لا، وما.

وفي هذه الحالة تضاعف الألف، ثم تبدل الثانية همزة، فتصبح: لاء، وماء، وعند النسب إليهما نقول: لائيٌّ، ومائيٌّ.

ويجوز قلب الهمزة واواً، فتقول فيهما: لاوِيٌّ، وماوِيٌّ.

ولا يكون النسب في مثل هذه الألفاظ إلا إذا سُمِّي بها، ومن يُسَمِّي بها اليوم؟!

(١) راجع النسب إلى ما آخره ياء مشدّدة من هذا الباب.

النسب إلى ما حُذف أحد أصوله

وله صور مختلفة: محذوف الفاء، ومحذوف العين، ومحذوف اللام.

(١) محذوف الفاء، وله حكمان:

أ- الأول: صحيح اللام، مثل: عِدة من «وعد»، وصِفة، من «وصف».

وتنسب إليه من غير ردٍّ للمحذوف، فتقول: عِدِيٌّ، وصِفِيٌّ.

ب- الثاني: معتل اللام: مثل: شِيَة، من «وشى»، ودِيَة، من «ودى»، وأصلهما: وِشية، ووِدْية. فحذفت الواو، وعُوِّض عنها التاء. وعند النسب إليهما تردُّ فاء الكلمة، ثم تقلب الياء واواً، وتفتح عين الكلمة، فتقول: وِشَوِيٌّ، ووِدَوِيٌّ، وهذا مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش إلى أنّك تردُّ الفاء، وتُسكِّن العين، وتُقرُّ الياء على حالها، فتقول في النسب إليهما: وِشْيِيٌّ، ووِدْيِيٌّ.

وذهب المبرِّد إلى أن كلا الرأيين صواب.

(٢) محذوف العين:

ذكروا أن هناك اسمين فقط حُذفت منهما العين، وهما: سَه، ومُذ "مُسَمّىً به". فأصل «سه»: سَتَهٌ، وهو في الأصل: الاست، بدليل جمعه على «أستاه»، وتصغيره على «سُتَيْهةٌ». وأصل «مُذْ»: مُنذ، بدليل تصغيره على «مُنَيْذ». وعند النسب فإنك تنسب إليهما على لفظيهما، فتقول: سَهِيٌّ، ومُذِيٌّ.

أما إن كان المحذوفة عينه في الأصل مُضعّفا، نحو: رُبْ، مُخفّفاً من "رُبَّ"، بحذف الباء الأولى، فإنك إذا نسبت إليه رددتَ المحذوف، فتقول: رُبِّيٌّ.

(٣) النسب إلى محذوف اللام: وهو على نوعين:

أ- صحيح العين، مثل: أب، أخ، حم، هن، عِضة، سنة، هنة. وفي النسب إليه نردُّ المحذوف؛ لأنه ممّا عُهِد جبرُه بردِّ لامه إليه في التثنية والجمع[١]، فنقول: أبوِيٌّ،

(١) نعرف أصولها بردّها إلى التثنية أو الجمع، فنقول: أبوان، أخوان، حموان، هنوان، عضهات، سنوات. ولام "عضة =

وأخوِيٌّ، وحمويٌّ، وهَنَوِيٌّ، وعَضوِيٌّ، وسَنوِيٌّ. ويجوز في الأخيرين: عَضَهِيٌّ، وسَنَهِيٌّ.

وإنما وجب ردّ المحذوف هنا؛ لأن المنسوب إليه أشبه بالثنائي في الوضع، فإكماله بردّ أصله إليه أولى من إكماله بحرف غريب.

أما ما لم يُعهد ردُّ اللام إليه في التثنية ولا في الجمعين، نحو: غد، وشفة، وثُبة، وحِرِ. وأصلها: غَدْوٌ، وشفهةٌ، وثُبْيٌ، وحِرِحٌ. وفي هذه الحالة يجوز الردُّ مع فتح عين الكلمة، فتقول: غَدَوِيٌّ، وشَفَهِيٌّ، وثُبَوِيٌّ، وحِرَحِيٌّ. ويجوز عدم الرّدّ، فتقول: عَدِيٌّ، وشَفِيٌّ، وثُبِيٌّ، وحِرِيٌّ.

وإنما جاز الرّدُّ وعدمه هنا؛ لأن العرب جعلته كالكامل في أخصِّ التصاريف التي تستدعي الكمال، وهي التثنية والجمع، فلم يُعيدوا المحذوف فيها، والنسب فرعٌ عن هذه التصاريف، وجازت إعادة المحذوف فيه؛ رجوعاً إلى الأصل، وهو عدم الحذف من الثلاثيّ.

ب- **معتل العين**: مثل: فو، وذو[1]، وشاة.

والنسب إليها نقول على رأي سيبويهِ: فمِيٌّ أو فمويٌّ، وذووِيٌّ، وشاهيٌّ.

وعلى رأي الأخفش: شَوَهِيٌّ، وعلى رأي المبرِّد: فوهِيٌّ.

النسب إلى ما كانت فيه همزة وصل عوضاً عن اللام المحذوفة

إذا عُوِّض عن اللام همزة في أول الكلمة، كابن، واسم، واست[2]، فيجوز لك في النسب ردّ المحذوف، فتقول: بنويٌّ، وسمويٌّ، وستهيٌّ، ويجوز إقرار الهمزة على حالها، دون ردِّ المحذوف، فتقول: ابنيٌّ، واسميٌّ واستِيٌّ.

النسب إلى ما كان فيه التاء بدلا من اللام المحذوفة

إذا عوِّضت عن اللام تاءٌ في نفس موضعها، نحو: أخت، وبنت –وأصلهما: أَخَوٌ، وبَنَوٌ–

=

وسنة" يحتمل أن يكون واواً أو ياءً.

(١) أصل «ذو» عند الخليل: ذَوَوٌ، وعند سيبويه: ذَوَيٌ.

(٢) أصلها: بنوٌ، وسموٌ، وسَتَهٌ.

فإنك تحذف التاء في النسب، كما تفعل في (مكة وربيعة)، ولما حُذفت التاء ردَدتَ المحذوفُ، وهو اللام، فتقول فيهما: أَخَوِيٌّ، وبَنَوِيٌّ. وهذا هو مذهب الجمهور.

ويونس يقول: أُختِيٌّ وبِنْتِيٌّ، فهو يُجري التاء فيهما مجرى الأصل.

النسب إلى ما آخره همزة قبلها ألف غير زائدة

وهذا ما يُسمّى بالمدود، نحو: صحراء، وله عدّة صُوَرٌ:

(١) ما كانت همزته أصليّة، نحو: قُرّاء، وُضّاء، وهذا لا يتغيّر فيه شيء عند النسب، بل تبقى همزته على حالها، تقول: قُرّائيٌّ، ووُضّائيٌّ.

(٢) ما كانت همزته منقلِبةً عن أصل: واو أو ياء، نحو: كساء، ورِداء، وأصلهما: كِساو، ورِداي. وعند النسب إلى هذا النوع لك وجهان:

الأول: كِسائِيٌّ، ورِدائِيٌّ، وذلك ببقاء الهمزة على حالها.

الثاني: كِساوِيٌّ، ورِداوِيٌّ، وذلك بإبدال الهمزة واواً.

قال ابن عصفور: والإثبات في «كساء» أحسن.

(٣) ما كانت همزته منقلِبةً عن ياء زائدة، نحو: عِلْباء، وحِرْباء، وعند النسب إلى هذا النوع من الأسماء لك فيها صورتان:

الأولى: عِلْبائِيٌّ، وحِرْبائِيٌّ، ببقاء الهمزة على ما كانت عليه.

الثانية: عِلباوِيٌّ، وحِرْباوِيٌّ، بقلب الهمزة واواً.

(٤) ما كانت همزته منقلِبةً عن ألف التأنيث، نحو: حمراء، وصفراء، وعند النسب إلى هذه النوع من الأسماء تقلب الهمزة واواً، فتقول: حمراوِيٌّ، وصفراوِيٌّ.

(٥) الممدود غير المنصرف، نحو: زكرياء، وهذا أيضاً تُقلب فيه الهمزة واواً، فتقول: زكريّاويٌّ.

وعلة القلب الهربُ من وقوع علامة التأنيث «الهمزة» حشواً، ولم يكن بالإمكان حذفها؛ لأنّها لازمةٌ تتحرّك بحركات الإعراب، فلمّا لم يَجُز حذفُها قُلبت واواً.

النسب إلى ما دلّ على جمع

ويشمل هذا النسبَ إلى العلم المنقول من الجمع، نحو: أنصار، وأنمار، واسمَ الجنسِ الجمعيّ، وهو ما يُفرّق بينه وبين مفرده بالتاء، أو بياء النسب، كتَمْر، وروم، واسمَ الجمعِ، وهو

ما لا واحد له من لفظه، كقوم، ورهط. ويكون النسب إليها كلِّها على لفظها، فتقول: أنصارِيٌّ، وأنمارِيٌّ، وتمرِيٌّ، ورُومِيٌّ، وقَومِيٌّ، ورَهْطِيٌّ.

الصيغ الدالة على النسب بغير ياء النسب

وردتَ ألفاظٌ عن العرب تدلّ على النسب بغير ياء النسبة، وأكثر ما يكون ذلك على ثلاثة أوزان: فعّال، وفاعل، فَعِل:

(١) **فعّال**: وأصل هذا البناء للبالغة، نحو: غفّار، ونجّار، وجاء للنسب بمعنى صاحب شيءٍ يُزاوله بوجه من الوجوه، كنبّال، وعطّار، سيّاف، وقوّاس، وثوّاب، وجمّال.

(٢) **فاعل**: والأصل في هذا البناء أن يكون اسم فاعل، كضارب، وغافر، وورد النسب بمعنى صاحب شيءٍ، نحو: لابن، وتامر، أي: صاحب لبنٍ وتمرٍ.

(٣) **فَعِل**: والأصل فيه أن يكون مبالغة في اسم الفاعل، كَعَمِلٍ، حَذِر، لكثير العمل والحذرِ، وقد جاء بمعنى النسب، نحو: طَعِن، ولَبِس، أي: صاحب طعنٍ ولُبْس.

ما جاء مخالفاً للقياس

قد ورد عن العرب أنهم نسبوا إلى أشياء، فغيّروا فيها لفظ المنسوب إليه، وجاء مخالفاً لما مرّ من قواعد النسب، فهذا شاذٌّ، يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومن ذلك:

- **بِصرِيٌّ**: في النسب إلى "البَصْرة"، فقد جاء بالكسر.
- **عُلْوِيٌّ**: في النسب إلى "العالية"، وهي موضع، فكأنهم بنوه على «فُعْل»، ونسبوا إليه حملاً على ضِدِّه، وهو السُّفْل.
- **طائيٌّ**: في النسب إلى "طيّء"، والقياس: طيِّئيٌّ، فحذفوا إحدى الياءين على حدّ حذفها من "أُسيِّد، وأُسيْديّ"، ثمّ أبدلوا من الياء ألفاً.
- سُهْلِيٌّ: في النسب إلى "سَهْل"، فقد ضُمّت السين عند النسب.
- ثقفيّ: في النسب إلى "ثقيف"، وهو شاذّ عند الخليل وسيبويه، والقياس عندهما: ثقيفيّ، وقد كثُر ذلك؛ حتى كاد يكون قياساً. ومثله: هُذلِيّ وقُرَشيّ، في النسب إلى هُذيل وقُريش، والقياس: هُذَيْلِيٌّ، وقُرَيْشِيٌّ.
- دُهْرِيّ: في النسب إلى "الدَّهْر"، وذلك إذا نسبوا إليه رجلاً قد طال عمرُه. أما إذا نسبوا

إليه رجلاً يقولُ بِقدِم الدّهر، ولا يؤمن باليوم الآخر قالوا: دَهْرِيّ، بالفتح، ففرَّقوا بينهما.

- سُلَمِيٌّ: في النسب إلى "سُلَيْم"، والقياس: سُلَيْمِيٌّ.
- صنعانيٌّ: في النسب إلى "صنعاء"، والقياس: صنعاويّ.

ملخص النسب إلى المقصور والمنقوص:

النوع	المقصور	المنقوص
الثلاثيّ	وتكون ألفه منقلبة عن واو، كعصا، وقفا، أو عن ياء، كهُدى ورحى. وعند النسب إليه تُقلب ألفه واواً أيّاً كان أصلها، فتقول: عصويٌّ، وقفويٌّ، وهُدويٌّ، ورحويٌّ.	إذا كانت ياء المنقوص ثالثة، قُلبت واواً في النسب، فتقول في (شجٍ، وعمٍ، وردٍ): شَجَوِيٌّ، وعمَوِيٌّ، وردوِيٌّ.
الرباعيّ	• ما كان ثانيه متحرِّكاً، كَجَمَزَى، وفي هذه الحالة تُحذف ألفه، فتقول في النسب إليه: جَمَزِيٌّ. • ما كان ثانية ساكناً، والألف حينئذٍ إما أن تكون للتأنيث، كحُبلى، أو للإلحاق، كعَلْقى، أو منقلبة عن أصل، كمرمى، وملهى. وحينئذٍ يجوز لك فيها ثلاثة أوجه: ١- حذف الألف، وإضافة ياءَي النسب، وهو الأفصح، فتقول: حُبْلِيٌّ، وعلقِيٌّ، ومَرمِيٌّ ٢- قلب الألف واواً، وإضافة ياءَي النسب، فتقول: حُبْلَوِيٌّ، وعلقويٌّ، ومرمويٌّ: ٣- الفصل بالواو بين الألف وياءَي النسب، فتقول: حُبلاويٌّ، وعلقاويٌّ، مرماويٌّ.	إذا كانت ياء المنقوص رابعة، نحو: القاضي، والرامي، والداعي، فلك فيها صورتان: الأولى: حذف الياء، ثم إضافة ياء النسب، فتقول: القاضِيّ، والراميّ، والداعيّ. الثانية: قلب ياء الأصل واواً إن كانت مُثبتةً، وإعادتها ثمّ قلبها إن كانت محذوفة، فتقول: القاضَوِيّ، والرامَوِيّ، والداعَوِيّ. وتقول في قاضٍ: قاضي، ثم قاضَوِيّ، وفي رامٍ: رامي، ثم رامَويّ
ما زاد عنهما	المقصور الخماسي والسداسي، كُحُبارى، وحَبَنطى، ومُصلَّى، وجُمادى، وقَبَعْثَرَى. والمذهب فيما كان كذلك عند سيبويه والجمهور هو حذف الألف وإضافة ياءَي النسب، فتقول: حُبارِيٌّ، وحَبنطِيٌّ، ومُصلِيٌّ، وجُمادِيٌّ، وقَبَعْثَرِيٌّ. وهو الراجح.	إذا وقعت الياء في المنقوص خامسةً أو سادسةً فإنها تُحذف، ثم تُضاف ياءا النسب، فتقول في المعتلي والمستدعي: المعتَلِيّ، والمستَدعِيّ. وكذا إذا كانت محذوفة للتنكير، فتقول في مُعتلٍ ومُستدعٍ: المعتَلِيّ، والمستَدعِيّ أيضاً.

ملخص النسب إلى فَعِيلة وفَعولة وفُعيلة:

النوع	فَعِيلة وفَعولة	فُعيلة
صحيح العين وغير مضعّف	تحذف الياءَ والواوَ، ثمّ تنقل الاسم من "فَعِل" مكسور العين أو "فعُل" مضموم العين إلى "فعَل" مفتوح العين. فتقول في النسب إلى (حَنِيفة، ورَبِيعة، وحلوبة، وركوبة): حَنَفِيٌّ، ورَبَعِيٌّ، وحَلَبِيٌّ، ورَكَبِيٌّ.	نحو: جُهَينة، ومُزَيْنة، وقُرَيْظة، ونُوَيْرة، فحينئذٍ تحذف الياءَ، فتقول: جُهَنِيٌّ، ومُزَنِيٌّ، وقُرَظِيٌّ، ونُوَرِيٌّ.
مضعّف العين أو معتلّها	تثبت الياء والواو، فتقول في النسب إلى (شديدة، وضرورة ، وطويلة): شَدَيديٌّ، وضَرورِيٌّ، وطوليٌّ؛ لأن حذف الياء من "شديدة"، والواوَ من "ضرورة" يؤدي إلى قولك: شددِيٌّ، وضررِيٌّ، فيجتمع حرفان من جنس واحد، وهو ثقيل. ولو أُدغِما، وقيل: شَدّيٌّ وضَرّيٌّ؛ لبَعُدَ اللفظ عن أصله.	تثبت الياء منه، فتقول في النسب إلى (مُدَيْدة): مُدَيْدِيٌّ. ولكن في النسب إلى "فُعيلة" لا يُشترط صحة العين، بخلاف ما كان على "فَعيلة"، فتقول في النسب إلى (قُوَيمة): قُوَمِيٌّ، بحذف الياء؛ لأنّ هذا لا يؤدّي إلى قلبها ألفاً؛ لعدم انفتاح ما قبلها.